

استبعاد حدوث تغيير جذري في الخريطة السياسية والمالكي يستخدم تكتيكاً جديداً لمصلحة الكيانات المتوسطة

انتخابات العراق في صندوق الانقسام الطائفي والإرهاب

الحكيم: الانتخابات

تحدّد مستقبل العراق

أدى رئيس المجلس الأعلى الإسلامي السيد عمار الحكيم بصوته في الانتخابات البرلمانية بأحد المراكز الانتخابية في العاصمة بغداد.

وقال مراسل «السومرية نيوز»، إن رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم توجه صباح أمس، إلى أحد مراكز الاقتراع في فندق الرشيد وقام بالإدلاء بصوته.

واعتبر السيد الحكيم أن المشاركة الواسعة في انتخابات الخارج والتصويت الخاص يعبر عن إرادة وطنية لمشاركة أوسع، وقال عقب الإدلاء بصوته: إن «مؤشرات المشاركة الواسعة في انتخابات الخارج والتصويت الخاص تعبر عن إرادة وطنية لمشاركة أوسع»، معتبراً أن «هذا اليوم سيحدد حاضر العراق ومستقبله».

وشد الحكيم على ضرورة أن «تنتقل العملية الانتخابية من سلوك وممارسة إلى ثقافة»، لافتاً إلى أن «القرار اليوم لكل مواطن يضع صوته بمراكز الاقتراع».

الصدر: الانتخابات

فرصة للتغيير

اعتبر رئيس التيار الصدري السيد مقتدى الصدر، أن الانتخابات البرلمانية الحالية فرصة للتغيير، داعياً العراقيين جميعهم إلى المشاركة الفاعلة فيها.

وقال الصدر في حديث إلى «السومرية نيوز»، عقب الإدلاء بصوته في أحد مراكز الاقتراع بمنطقة الحنّانة في محافظة النجف، إنه «يجب على الجميع المشاركة في الانتخابات البرلمانية الحالية لأنها تعتبر فرصة للتغيير».

وشدد الصدر على ضرورة «المشاركة الفاعلة من قبل جميع العراقيين في هذه الانتخابات».

صادق رئيساً

لبرلمان كردستان

انتخب برلمان إقليم كردستان العراق هيئة رئاسة جديدة تخلو للمرة الأولى منذ 10 سنوات من ممثل لحزب الرئيس العراقي جلال طالباني، إثر خسارته انتخابات الإقليم في أيلول الماضي، وحلوه ثالثاً بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني بارزاني وحركة التغيير برئاسة نوشيروان مصطفى المنشق عن طالباني.

وانتخب برلمان كردستان رئيس كتلة التغيير يوسف محمد صادق رئيساً له، بعد حصوله على 84 صوتاً من أصل 111 صوتاً وامتناع أعضاء كتلة الاتحاد الوطني 17 وغياب عضوه الثامن عشر الرئيس السابق للبرلمان ارسلان بايز عن الجلسة، وورود 7 أوراق اقتراع فارغة.

وقال مصدر نيابي كردي إن ممثل كتلة الحزب الديمقراطي جعفر امينيكي فاز بمنصب نائب رئيس البرلمان بعد حصوله على 86 صوتاً، فيما فاز مرشح الجماعة الإسلامية الكردستانية فخر الدين قادر بمنصب سكرتير البرلمان بغالبية 79 صوتاً.

حزباً بارزانياً والإسلامي

يشاركان في الحكومة الجديدة

أعلن الحزبان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الإسلامي الكردستاني اتفاقهما على المشاركة في حكومة إقليم كردستان، فيما أكد الحزبان أن البرلمان الكردستاني سيعدّ جلسته اليوم لانتخاب هيئة الرئاسة له.

وقال سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني فاضل ميرياني في مؤتمر صحافي عقده في أربيل: «إن الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الإسلامي الكردستاني اتفقا على المشاركة في التشكيلة الحكومية الجديدة لحكومة إقليم كردستان، التي من المقرر أن يترأسها نجرفان بارزاني»، مبيناً أنه «جرى منح حلفاء وزارات الشؤون الاجتماعية والكهرباء وشؤون البرلمان وهيئة المناطق المتنازعة إلى الاتحاد الإسلامي الكردستاني».

وأضاف ميرياني أنه «من المقرر أن يعقد البرلمان الكردستاني جلسته اليوم لانتخاب هيئة الرئاسة له»، مؤكداً أهمية مشاركة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في التشكيلة الحكومية الجديدة.

حكومة غالبية تصفيهم بما إدارة شؤون البلاد.

3 لاعبين

ومن بين أكثر من 107 كيانات واتلافات سياسية تتنافس على عدد مقاعد مجلس النواب الـ 328 هناك ثلاث كتل أساسية لديها القدرة على المنافسة وتشكيل الحكومة، وهي ائتلاف دولة القانون برئاسة رئيس الوزراء والقائمة العراقية برئاسة إيداد علوي، وكتلة الاتحاد التي تضم ائتلاف متحدون برئاسة أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب، والعراقية العربية برئاسة صالح المطلك، وهي ذات غالبية سنّية.

مدخل للعنف

ويرى البعض أن الانتخابات العراقية، قد تكون على عكس المراد منها مدخلاً لمزيد من العنف والتوتر في البلاد، حيث يستبعد مسبقاً أن يقبل أي طرف من أطراف المعادلة السياسية في العراق، بما ستضفي إياه من نتائج، باعتبار أن أطراف تلك المعادلة تحوّلوا من متنافسين إلى أعداء وخصوم، قد تمثل خسارة أي منهم في الانتخابات خسارة «معركة وجود».

ويذكر العراقيون كيف أن نتائج التصويت لم تكف في الانتخابات الماضية لتحديد الفائز والأحق بتشكيل الحكومة، حيث أفضت تلك الانتخابات إلى معركة قانونية بين رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي ومنافسه الأهم آنذاك إيداد علوي الذي حصلت كتلته «القائمة العراقية»، على 91 مقعداً مقدّمة بمقعدين على كتلة المالكي «ائتلاف دولة القانون»، لكن الأخير لم يسلم بالهزيمة وتمسك بان من يشكّل الحكومة ليس الحائز على عدد أكبر من الأصوات والمقاعد، بل القادر على تشكيل كتلة أوسع داخل البرلمان، وقد استعان بفقوى قضائية لفرض ذلك.

المالكي يخوض

الانتخابات بلا منافس

وخاض رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الانتخابات التشريعية من دون منافس، وأوضح على عكس الانتخابات السابقة التي شهدت معركة بينه وبين إيداد علوي حيث انغاس الناخبين الكردستانيين منذ اللحظات الأولى لفتح صناديق الاقتراع.

ويرى المالكي الذي يحكم البلاد منذ 2006 بتفقه السياسي في هذه الانتخابات وعينه على ولاية ثالثة على رأس الحكومة، معتمداً على صورة رجل الدولة القوي التي يروج لها مؤيديه في مواجهة التهديدات الأمنية، على رغم إخفاقات حكومته في تحسين الخدمات والحد من الفساد.

وقال المحلل السياسي العراقي عزيز جبر إن «التفكك الذي ضرب الطائفة الشيعية على مدى السنوات الأربع الماضية لم يساعد على إبراز شخصية سياسية شيعية أخرى غير المالكي»، وأضاف إن «هذه الانتخابات، وإن كان يخوضها المالكي من دون منافس بعينه، ترقى إلى مسألة الحياة أو الموت بالنسبة إليه، فالولاية الثالثة تعني الحفاظ على كل مكتسبات رجل السلطة، وضاعها يعني ضياع كل تلك المكتسبات، وربما الملاحقة القانونية، بحسب تعبيره.

فائق الشيخ علي

ولد عام 1963 في النجف وتخرج من كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد عام 1987. أقام في السعودية وإيران وبريطانيا ثم عاد إلى العراق بعد غزو العراق وسقوط نظام صدام حسين. وجه انتقادات لحكومة المالكي، وأصبح محل انتقادات من جهات عدة بينها المجلس الأعلى الإسلامي برئاسة عمار الحكيم الذي وصفه بالفاشل ويأن تصريحاته مدفوعة النمن من جهات سياسية.

يخوض الانتخابات مرشحاً عن التحالف المدني الديمقراطي الذي يضم مجموعة أحزاب يسارية وليبرالية وقومية.

إيداد علوي ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، في محاولة لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر، وبالتالي تحقيق غاية رئيسية واحدة هي منع المالكي من تحقيق أهدافه في البقاء بهذا المنصب لولاية ثالثة وتشكيل

في مصلحة الكيانات المتوسطة والكثيرة من حيث الحجم. وهذا مسؤول كتلة المواطن عمار الحكيم، وذاك رئيس كتلة الأحرار مقتدى الصدر، خرجا من تحالف عباءة «التحالف الشيعي» لينضموا إلى تحالفات جديدة مع

انتخابية جديدة بمسميات جديدة لخوض الانتخابات في بغداد، لأن طريقتي احتساب أصوات الناخبين في قانون الانتخابات وفق نظام «سانت ليغو المعدل» ليست في مصلحة الكيانات الكبيرة ولا الكيانات الصغيرة، لكنها



تكتيك... وتشتت الكتل

ويبرز بوضوح موضوع تشتت الكتل الكبيرة إلى كيانات متوسطة، حتى كتلة رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي؛ نجدها اختارت تكتيكاً انتخابياً جديداً يمثل بتشكيل قوائم

بغداد وفقاً لعدد سكانها، بينها 17 مقعداً تخصص للنساء، ويبلغ عدد المرشحين الذكور 2316 أما النساء فبلغت أعدادهن 988 مرشحة، ومن بين المقاعد مقعدان اثنان مخصصان لكوكتا الأقليات للمسيحيين والصابئة.

مقاعد بغداد البرلمانية والتي تعادل مقاعد ست محافظات (النجف، الأنبار، ميسان، صلاح الدين، واسط، وكربلاء).

ويشارك 3304 مرشحين في بغداد، ضمن 56 كياناً سياسياً لشغل 71 مقعداً نيابياً، هي حصة

أدلى العراقيون أمس بأصواتهم لانتخاب ممثلهم في مجلس النواب، وشهدت الساعات الأولى للاقتراع هجمات إرهابية استهدفت عدداً من المراكز الانتخابية. وتنافس في الانتخابات أكثر من تسعة آلاف مرشح ينتمون إلى 277 كياناً سياسياً يتنافسون على 328 مقعداً في البرلمان العراقي الجديد. وجاءت هذه الانتخابات في ظل مخاوف أمنية لدى كثير من العراقيين جراء التفجيرات التي استهدفت مراكز الاقتراع في الأيام الأخيرة من السباق الانتخابي. وفي ضوء معطيات تشير إلى استمرار الخريطة السياسية ذاتها وسيطرة الكتل الحزبية نفسها التي تتبنى برامج طائفية وقبلية وجهوية، في مواجهة مشروع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي يدعو إلى تكريس معادلة المحور الاستراتيجي للمنطقة الذي انشئ بعد قيام المحور الخليجي - الغربي - الإسرائيلي.

وباستثناء زيادة عدد المرشحين لمجلس النواب العراقي إلى تسعة آلاف مقارنة بسبعة آلاف مرشح عام 2010 ومشاركة المرأة البارزة التي تصل إلى ربع عدد المرشحين، فإن انتخابات أمس لن تختلف كثيراً عن الانتخابات السابقة.

أولاً: «إنها تخم في البيئة السياسية ذاتها التي كانت سبباً في تعقد واستمرار الأزمة العراقية، وهي الطائفية التي تجاوزت التحالف السياسي السلمي إلى الصراع المسلح، إضافة إلى اتساع موجة الإرهاب مع التدهور الأمني الناتج من أحد جوانبه من البيئة الاستراتيجية الهشة المحيطة اليوم بالعراق».

استبعاد التغيير

ولا يتوقع أحد حدوث تغيير جذري في شكل الخريطة السياسية، فقليل رغم الانتقادات المتعددة من جانب بعض الشخصيات المعروفة، مثل رئيس كتلة الأحرار مقتدى الصدر الذي اعتزل أخيراً الحياة السياسية، ومسؤول القائمة العراقية العريية إيداد علوي، لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي واتهامه بممارسته الديكتاتورية، وتوظيف موارد وإمكانات الدولة لدعم ائتلافه، فإن فرص المالكي في الفوز بولاية ثالثة بدت كبيرة، خصوصاً في ظل ضعف وانقسام الكتل السياسية الأخرى، ومساعي المالكي للقضاء على خصومه السياسيين، وتوجيه تهم الفساد والإرهاب لهم وحاولت توظيف ورقة الإرهاب في العراق والشام كسب تأييد المواطن الذي يبحث عن الأمن، وكسب تأييد الغرب، وكذلك يسعى لمحاربة الإرهاب المدعوم خليجياً.

واقع مرير

إلى ذلك، ثمة مواقف صغيرة في الإفق يلمح سياسيون يحملون لواء التغيير بإخترائها ليخبروا هذه المعادلة، التي كرس واقعاً عراقياً مريراً يسبب احتكامها إلى قيادات تناضل بين طوائفها لكي تحصل على تفقتها معاملة تفرز قادة يمتثلون طوائفهم، لكن حملة لواء التغيير يخوضون معركتهم الانتخابية في أجواء يسيطر عليها الانقسام الطائفي، وتتنامى فيها المخاوف من حرب أهلية.

ومع أن احتمالات التغيير في النتائج نسبية لكنها لن تكون حاسمة لتغير لعبة السياسة، وثمة من يجادل بإحتمال أن تفرز الانتخابات نمطاً جديداً من الصراع السياسي تميل كفته إلى عبور خانات التحالفات الطائفية لمصلحة تحالفات المصالح السياسية.

معركة بغداد

يعكس العدد الكبير من آلاف المرشحين والكيانات السياسية في العاصمة بغداد وحدها، حجم المعركة الانتخابية الشرسة التي تخوضها الأحزاب للحصول على

نوري المالكي

رئيس الحكومة العراقية حالياً ورئيس حزب الدعوة، أقدم الأحزاب الشيعية بالعراق.

ولد في مدينة طويريج في محافظة بابل وأكمل دراسته بجامعة بغداد، وعمل موظفاً في مديرية التربية بالحلة. في 1980، أصدر الرئيس العراقي الراحل صدام حسين قراراً حظر بموجبه حزب الدعوة، فأصبح أعضاؤه مهجدين بالإعدام، ما دفع المالكي وعدداً من أعضاء الحزب إلى الفرار خارج البلاد. بعد غزو العراق وسقوط نظام صدام في 2003، عاد المالكي للعراق حيث شغل منصب نائب رئيس «هيئة اجتثاث البعث» التي شكلت.

شغل العديد من المناصب منها رئاسة «اللجنة الأمنية» في الجمعية الوطنية العراقية، و«المصحح الإعلامي» باسم الائتلاف العراقي الموحد، وأصبح رئيساً للحكومة العراقية في أيار 2006، ثم احتفظ بالمنصب في 2010 على رغم أن ائتلاف دولة القانون الذي يترأسه تأخر بمقعدين عن قائمة العراقية التي يترأسها إيداد علوي.

إيداد علوي

ولد عام 1945، وتخرج في كلية الطب، وكان عضواً في حزب البعث. غادر العراق إلى بيروت عام 1971، وفي عام 1973 انتخب مسؤولاً للتتظيم القومي لحزب البعث في أوروبا الغربية وبعض بلدان الخليج العربي.

أسس منذ 1974 تنظيمياً سرياً معارضاً، تحول إلى العلنية عام 1990 في بيروت باسم «حركة الوفاق الوطني العراقي»، وانتخب أميناً عاماً له عام 1991، وجدد انتخابه عام 1993. بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003 اختير عضواً في مجلس الحكم العراقي الذي أسسته قوات التحالف الدولي. اختير عضواً في دورات المجلس لمدة شهرين في تشرين الأول 2003. عارض بشدة عملية اجتثاث البعثيين وحل الجيش والأجهزة الأمنية العراقية.

تولى رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة التي تلت مجلس الحكم العراقي وسلطة الحاكم الأميركي بول بريبر في الفترة من 28 حزيران 2004 إلى السادس من نيسان 2005.

عمار الحكيم

ولد عام 1971 بمدينة النجف، لعائلة شيعية شهيرة تعود إلى جده المرجع الشيعي محسن الحكيم، هاجر إلى إيران مع والده نهاية سبعينات القرن الماضي، ودرس في طهران وقم، وعاد مع عائلته بعد الغزو الأميركي للعراق وسقوط صدام حسين. أنشأ مؤسسة «شاهد المحراب» التي

أبرز الشخصيات المؤثرة في المشهد السياسي العراقي

محمد صادق الصدر رئاسة تحرير مجلة «الهدى» وعمادة جامعة الصدر الإسلامية، وهو يؤكد دائماً أنه وكيل للمرجع آية الله كاظم الحائري بحسب وصية والده.

شكل ميليشيا مسلحة أطلق عليها اسم «جيش المهدي»، واحتفل بخروج أول كتابتها في البصرة عام 2003، لكنه حلها بعد ذلك.

أسامة النجيفي

ولد في الموصل لعائلة عربية معروفة عام 1956 ودرس بجامعة حتى حصل على شهادة في الهندسة الكهربائية عام 1978. ثم أعيد انتخابه في 2009 ليؤكد مكانته كأحد اللاعبين الأساسيين بالعراق والمنطقة.

مقتدى الصدر

قائد شيعي شاب زاد نفوذه مع سقوط النظام العراقي في نيسان 2003، واشتهر بتصريحاته المثيرة للجدل سواء الداعية إلى مقاومة الاحتلال الأميركي، والمطالبة بانسحابه، أو المعارضة للسلطة الحاكمة بعد ذلك، فضلاً عن دعوته جنود الاحتلال الأميركي إلى اعتناق الإسلام كحل للمشكلة. ولد عام 1973، وتوكل إليه والده

